Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 20, No. 68, Part (1): 265-279
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.20.68.1.15

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
EISSN: 3006-9149
PISSN: 1813-1719

The Effect of Managerial Entrenchment on The Earnings quality: An Applied Study on Sample of Iraqi Banks

Mohammed Hameed Ahmed*, Ali Ibrahim Hussein
College of Administration and Economics/Tikrit University

Keywords:
Managerial entrenchment, earnings quality, Iraqi banks.

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 04 Jul. 2024
Accepted 23 Jul. 2024
Available online 31 Dec. 2024

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Mohammed Hameed Ahmed
College of Administration and Economics/Tikrit University

Abstract: The research aims to determine the extent of the impact of managerial entrenchment on the earnings quality within a group of banks. The research sample included the financial reports of some Iraqi banks listed on the Iraq Stock Exchange, (10) banks, for the period from (2013) to (2022), so that the total number of views was (100) views. The researchers relied on measuring the impact of managerial entrenchment on two measures: the independence of the board of directors and the period of the CEO's tenure. While the earnings quality was measured through the continuity of profits. The research reached mixed results, as there was a significant negative effect of managerial entrenchment (according to the board independence scale) on the earnings quality. Meaning that the high level of managerial entrenchment according to this scale will have a negative effect by reducing the quality of profits in the banks in the research sample. While the significant effect of the managerial entrenchment (according to the scale of the CEO's tenure) on the earnings quality was not proven.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 20, No. 68, Part (1): 265-279
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.20.68.1.15

أثر التحصين الإداري على جودة الأرباح:
دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العراقية

محمد حميد احمد **علي ابراهيم حسين**
كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة تكريت

المستخلص

يهدف البحث إلى تحديد مدى تأثير التحصين الإداري على جودة الأرباح ضمن مجموعة من المصارف، وقد شملت عينة البحث التقارير المالية لبعض المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وعددها (10) مصارف، وللفترة من (2013) لغاية (2022) ليكون مجموع المشاهدات (100) مشاهدة، وقد اعتمد الباحثان في قياس أثر التحصين الإداري على مقياسين هما استقلالية مجلس الإدارة وفترة بقاء المدير التنفيذي، في حين تم قياس جودة الأرباح من خلال مقياس استمرارية الأرباح، وتوصل البحث إلى نتائج متباينة إذ كان هناك تأثير سلبي معنوي للتحصين الإداري (وفق مقياس استقلالية المجلس) في جودة الأرباح، بمعنى أن ارتفاع مستوى التحصين الإداري وفق هذا المقياس سوف يؤثر سلباً عبر تخفيض جودة الأرباح في المصارف عينة البحث، في حين لم يثبت معنوية تأثير التحصين الإداري (وفق مقياس فترة بقاء المدير التنفيذي) في جودة الأرباح.

الكلمات المفتاحية: التحصين الإداري، جودة الأرباح، المصارف العراقية.

المقدمة

يعد الهدف الأساس الذي يسعى الملاك والمساهمون في الشركات لتحقيقه هو تعظيم أرباحهم من خلال تحقيق تدفقات مستقبلية محتملة، ويرتبط ذلك بصورة مباشرة بمدى امكانية سعي المديرين التنفيذين لتحقيق هذا الهدف، ولكن ما يتم ملاحظته في الواقع أن هناك توجهات للمديرين التنفيذين لتحقيق مصالحهم الشخصية على حساب مصالح الاطراف الأخرى داخل الشركة الأمر الذي نتج عنه ظهور ما يعرف بنظرية الوكالة ووفقاً لها فإن الفصل بين الملكية والإدارة يؤدي إلى حدوث تعارض في المصالح بين الملاك والإدارة، أو ما يسمى بمشكلة الوكالة ويمثل التحصين الإداري (Managerial Entrenchment) الذي يعد أحد المظاهر البارزة لمشكلة الوكالة، وذلك من خلال تبني المديرين استراتيجيات للتحصين الإداري يمكنهم من خلالها توسيع مساحتهم الخيارية وإعاقة أو افشال آليات الرقابة المطبقة مما يؤدي إلى سيطرة الإدارة وتحكمها في اتخاذ جميع القرارات واختيار السياسات الخاصة بها في الشركة، والتي تساعدها على تحقيق مصالحها الشخصية، أو تخفيض حجم الجهد المبذول.

وعليه فأن التحصين الإداري يحدث عندما يكتسب المديرين قوة أو سلطة كبيرة تمكنهم من استغلال موارد الشركة في تحقيق مصالحهم الخاصة على حساب مصالح الملاك والأطراف الأخرى، وقد تم تناول هذا المصطلح في الدراسات العربية والأجنبية إلا أنه لم يتم تناوله في البيئة العراقية، وبناءً على ما سبق نجد هناك العديد من المبررات التي كانت وراء دراسة هذا الموضوع، لعل من أبرزها عدم تناوله في البيئة العراقية في حدود (علم الباحثان) وأهمية الأرباح وجودتها في اعطاء تصور مستقبلي للأطراف ذات العلاقة لزيادة الاستثمار أو الحد من هذا الاستثمار مستقبلاً داخل الشركة.

وبعد استعراض مقدمة البحث فإن الباحثين عمدوا إلى تقسيم ما تبقى من البحث على أربعة مباحث، إذ تم في المبحث الأول تناول منهجية البحث والدراسات السابقة، في حين تناول المبحث الثاني الإطار المنهجي للبحث، ومن ثم تناول المبحث الثالث الجانب التطبيقي للبحث والذي تم من خلاله مناقشة النتائج واختبار الفرضيات، وأخيراً تناول المبحث الرابع أهم الاستنتاجات والتوصيات التي تم التوصل إليها.

المبحث الأول: منهجية البحث ودراسات سابقة

يعد هذا المبحث الأول نقطة انطلاق الباحثان في رسم هيكلية التأصيل النظري لمتغيرات البحث عبر الاطلاع على الجهود البحثية السابقة والتي تمثل الأساس المعتمد في بناء الإطار النظري في البحث الحالي فضلاً عن بيان الإطار المنهجي للبحث وتحديد الفجوة البحثية المراد ردمها.

1-1. منهجية البحث: يهدف هذا الجانب إلى تحديد مشكلة البحث فضلاً عن أهميته، وهدف البحث فضلاً عن تقديم فرضيات البحث ومن ثم حدود ومنهج البحث.

1-1-1. مشكلة البحث: في الآونة الأخيرة يلاحظ وجود اهتمام متزايد بجودة الأرباح من قبل الملاك والمساهمين والتي تعد اساس لاتخاذ القرارات المستقبلية في زيادة أو تقليل الاستثمار في شركة ما دون غيرها ولكن تجد في الوقت ذاته أن المديرين التنفيذين المتحصنين يتلاعبون بالأرباح في ظل ضغوط السوق للسعي نحو تضليل السوق عن قيمة الشركة في الأجل القصير لذلك فإن التحصين الإداري غير العادل يمكن أن يدفع الإدارة إلى التدخل في إدارة الأرباح بهدف التأثير على صافي الربح، ومن ثم جودة الأرباح ان توفر فهماً أفضل للعلاقة بين التحصين الإداري ومستوى إدارة الأرباح كمقياس عكسي لجودة الأرباح يعد ذو أهمية بالغة وكبيرة على المستويين النظري والتطبيقي، وفي ضوء التناقض الواضح في النتائج بشأن تحليل وتفسير العلاقة بين التحصين الإداري وجودة الأرباح يتضح أن هذا الموضوع يعد مجالاً خصباً يحتاج لمزيد من البحث، وفي ضوء ما سبق، يمكن تلخيص مشكلة البحث من خلال السؤال الآتي:

هل هناك تأثير ذو دلالة معنوية للتحصين الإداري في جودة الأرباح في المصارف العراقية عينة البحث؟

1-1-2. اهمية البحث: تنبع أهمية البحث من أهمية موضوع التحصين الإداري الذي تطغى عليه محدودية مناقشته من منظور محاسبي في الدراسات العربية والأجنبية وعدم تناوله ضمن الدراسات المحلية العراقية (حسب علم الباحثان) فضلاً عن أهمية الوقوف على تداعياته على رقم الربح المحاسبي وجودته في بيئة المصارف العراقية.

1-1-3. هدف البحث: يهدف البحث إلى بيان مفهوم التحصين الإداري عبر مقاييسه المختلفة ومن ثم استقراء انعكاساته على جودة الأرباح في بيئة المصارف العراقية.

1-1-4. فرضية البحث: في ضوء طبيعة مشكلة البحث وتحقيقاً لهدفه تم صياغة فرضية البحث، والتي تمثل الجواب على مشكلته، وهذه الفرضية كالآتي:

(H1): هناك تأثير ذو دلالة معنوية للتحصين الإداري في جودة الأرباح في المصارف العراقية عينة البحث.

1-1-5. منهج البحث: اعتمد الباحثان المنهج الاستنباطي في جمع البيانات من خلال الأدبيات المحاسبية المتعلقة بموضوع البحث لا سيما ما يتعلق منها بالجانب النظري وذلك من خلال الاطلاع على البحوث والمؤتمرات العلمية والمقالات والأبحاث من المواقع الالكترونية العربية والأجنبية، في

ذات الوقت اعتمد الباحثان في المنهج الاستقرائي على البيانات والمعلومات الخاصة بعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية امتدت لفترة (10) سنوات من (2013) ولغاية عام (2022).

2-1. دراسات سابقة: يستعرض الباحثان في هذا المبحث بعض الجهود البحثية للدراسات السابقة ذات الصلة بمتغيرات البحث والعلاقة بينهما وكما يأتي:

إذ هدفت دراسة (Di Meo et al., 2017) إلى اختبار العلاقة بين التحصين الإداري وإدارة الأرباح في الشركات الغير مالية في الولايات المتحدة تناولت الدراسة إجمالي مشاهدات 19194 مشاهدة عينة الدراسة للفترة من 1990 إلى 2004 إذ تم قياس التحصين الإداري باستخدام ثلاثة قياسات للتحصين وهي فترة الرئيس التنفيذي والملكية الإدارية والمؤثر (G) الذي وضعه (Gompers et al., 2009) (Bebchuk et al., 2003) من خلال حساب متغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا كان المؤشر الإلكتروني أكبر من (3) و(0) بخلاف ذلك، حيث توصلت الدراسة إلى أن إدارة الأرباح تكون أقل ضرراً بقيمة الشركة إذا كان المدير يتمتع بالتحصين وإن تأثيرات التحصين على إدارة الأرباح موجودة فقط للشركات المقيمة في ولاية ديلاوير (Delaware)، وإنه عندما تكون هناك حوافز للتلاعب بأداء الشركات فأن المديرين الذين يتمتعون بالتحصين يكونون أقل عرضة للانخراط في أنشطة إدارة الأرباح التي تضر بالمساهمين وتوثق ارتباطا سلبياً بين التحصين الإداري والاستخدام الانتهازي للاستحقاقات والتلاعب بالأنشطة الحقيقية.

كما هدفت دراسة (Salehi et al., 2018) إلى تقييم التأثير النوعي لمكونات حوكمة الشركات في شكل مؤشر التحصين الإداري على إدارة الأرباح والابتكار تناولت الدراسة متغير التحصين الإداري والذي يتضمن متغيرات استقلال الإدارة والدور المزدوج للإدارة ومدة الإدارة وتعويضات مجلس الإدارة ونسبة ملكية مجلس الإدارة من خلال تحليل العوامل الاستكشافية وتم تقييم تأثيره على المتغيرات التابعة للدراسة باستخدام اختبار الانحدار متعدد المتغيرات ومن ثم تم اختيار وتحليل إجمالي (103) شركة مدرجة في بورصة طهران خلال الفترة 2011-2016 في هذا البحث تم استخدام نموذج جونز كمتغير لإدارة الأرباح المستحقة ولحساب إدارة الأرباح الحقيقية تم استخدام نماذج التدفقات النقدية التشغيلية غير الطبيعية وتكاليف الإنتاج غير الطبيعية والتكاليف الاختيارية غير الطبيعية، علاوة على ذلك يتم استخدام نسبة تكلفة البحث والتطوير إلى إجمالي التكاليف لحساب الابتكار وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية وهامة بين التحصين الإداري وإدارة الأرباح على أساس الاستحقاق، علاوة على ذلك من غير المرجح أن يشارك المديرون المتحصنون في التلاعب بمستحقات الأنشطة الحقيقية فضلا عن ذلك أظهرت النتائج أن هناك علاقة إيجابية ومعنوية بين التحصين الإداري والابتكار في الشركات.

في حين هدفت دراسة (عبد المنعم، 2021) إلى معرفة العلاقة بين التحصين الإداري وجودة الأرباح في الشركات المساهمة المصرية، ولتحقيق هذا الهدف تناولت الدراسة العلاقة بين خمس آليات منفصلة للتحصين الإداري وإدارة الأرباح وتتضمن تلك الآليات (ازدواجية دور المدير التنفيذي، فترة بقاء المدير التنفيذي في منصبه، استقلالية مجلس الإدارة، الملكية الإدارية، والرافعة المالية)، وتم الاعتماد على الاستحقاقات الاختيارية لقياس إدارة الأرباح كمقياس عكسي لجودة الأرباح، والتي تم تقديرها باستخدام نموذج (Jones) الأصلي، وذلك باستخدام عينة مكونة من (125) شركة غير مالية مقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية، في الفترة 2017-2019 استخدمت

الدراسة تحليل الانحدار الخطى متعدد المتغيرات باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سالبة بين ازدواجية دور المدير التنفيذي الأول، الملكية الإدارية وبين جودة الأرباح كما توصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين نسبة المديرين غير التنفيذيين داخل المجلس وجودة الأرباح بينما توصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة غير خطية بين الرافعة المالية (المديونية) وجودة الأرباح تأخذ شكل حرف (U) في حين أخفقت الدراسة في التوصل إلى تأثير معنوي لفترة بقاء المدير التنفيذي الأول في منصبه على جودة الأرباح.

ومما سبق يمكن تحديد أهم الاختلافات بين البحث الحالي والدراسات السابقة كما يأتي:

أ. لا توجد دراسات سابقة قد تناولت متغير (التحصين الإداري) من جانب المنظور المحاسبي في البيئة العراقية، وفي حدود علم (الباحثان)، وعليه تعد الدراسة الحالية بداية انطلاق لدراسات مستقبلية مستفيضة يمكن تظهر نتائج على مختلف الأنشطة الصناعية والتجارية فضلا عن المؤسسات الحكومية.

ب. اختلاف البيئة التي تم تطبيق الدراسة فيها إذ اعتمدت هذه الدراسة في البيئة العراقية في حين تجد الدراسات السابقة قد تم تناولها في بيئات اجنبية وعربية تختلف من حيث الانظمة والتعليمات.

ج. في الدراسات (العربية والاجنبية) تم اعتماد مقاييس مختلفة لتوفر البيانات في التقارير المالية الخاصة بهم في حين لم يعتد ببعض المقاييس في البيئة العراقية لعدم توفر البيانات التي يمكن اعتمادها بهدف قياسها ومعرفة مدى تأثيرها.

المبحث الثاني: الإطار النظري للبحث

تناول هذا المبحث شرحاً لكل من التحصين الإداري، وجودة الأرباح والعلاقة بينهما وتم تقسيمه كالآتي:

2-1. التحصين الإداري: تم تناول مفهوم التحصين الإداري والجوانب المختلفة له على النحو الآتي:

2-1-1. مفهوم التحصين الإداري: يشير مفهوم التحصين الإداري إلى ما مدى استفادة المديرين التنفيذيين من مناصبهم والضعف الملحوظ في هيكل حوكمة الشركات لمتابعة المصالح الذاتية على حساب مصالح المساهمين (Rodrigues & Antonio, 2011: 40)، كذلك عرف (محمد، 2020: 14) التحصين الإداري باعتباره مجموعة من السياسات التي يقوم بها المديرين التنفيذيون لزيادة نفوذهم أمام المساهمين واستغلال نقاط الضعف في البيئة الرقابية للشركة، وذلك لاحتفاظهم بمناصبهم وأوضاعهم المالية وتحسين الأداء المالي للشركة، ومن ثم تجد إنه وفي ظل انفصال الملكية عن الإدارة تتجلى رغبة الملاك في تعيين مديرين يعملون على ضمان تعظيم ثروتهم (Ighodalo et al., 2021: 563) ومع التسليم بمنطقية افتراضات نظرية الوكالة فمن المحتمل أن تتعارض مصالح كل من الملاك (الأصيل) والمديرين (الوكيل) ما يدفع المديرين للسعي لاتخاذ العديد من القرارات التي تحقق مصالحهم الشخصية على حساب مصالح المساهمين، وهم في سعيهم هذا يحاولون بشتى الطرق تحصين هذه القرارات ضد آليات الرقابة المختلفة التي من شأنها اكتشاف الآثار السلبية لهذه القرارات على قيمة الشركة ومن ثم على ثروة الملاك خاصة على الأمد البعيد، ويحدث التحصين الإداري عندما يستغل المديرون سلطتهم التنفيذية والمعلوماتية من أجل تحقيق مصالحهم الخاصة (Nazaridavaji Khoramabad, 2021: 100).

يعد التحصين الإداري أحد أهم مظاهر مشاكل الوكالة، نظراً لأن اعتماد المديرين على آليات التحصين الإداري يسمح بمزيد من الحرية في الاختيار، والحد من فعالية الآليات الرقابية وهو ما

ينتج عنه سيطرة الإدارة وتحكمها في اتخاذ القرارات فضلاً عن اختيار السياسات المحاسبية بالشركة، بما يضمن تحقيق منافعهم الخاصة، ومن ثم يظهر التحصين الإداري (عبد المنعم، 2021: 3) عند اكتساب المديرين القوة والسلطة التي تمكنهم من استغلال موارد الشركة في تحقيق مصالحهم الخاصة على حساب أصحاب المصالح، كما يُعرف التحصين الإداري (العفيفي وعبدالرحمن، 2023: 27) بأنه المدى الذي يمكن معه للمديرين عدم الالتزام بقواعد وإجراءات العمل وآليات الرقابة بما يحد من فعاليتها، فضلاً عن قيام بعض المديرين بتحصين أنفسهم ضد الضغوط التي يمكن أن تمارس عليهم من خلال الآليات الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات ويُعرف التحصين الإداري أيضاً بأنه موقف يُعبّر عن امتلاك المديرين لقوة وسلطة أكبر مقارنة بأصحاب المصالح الآخرين في الشركة، وقد عرف (علي، 2023: 90) التحصين الإداري بأنه امتلاك أو سيطرة المديرين التنفيذيين على جزءاً كبيراً من حصة الشركة، بما يتيح لهم المزيد من السلطة في تحديد استراتيجيات الشركة، وبما قد يتعارض مع مصلحة المساهمين (أو تعظيم أرباح الشركات)، كما ينظر إليه بعده إساءة استخدام الرئيس التنفيذي لآليات حوكمة الشركات بطريقة تسمح له بتحقيق أهدافه الخاصة.

مما سبق يرى إن التحصين الإداري هو عبارة عن سلوك انتهازي يلجئ إليه المديرين لتحقيق مصالحهم الشخصية على حساب الملاك والأطراف الأخرى ذات العلاقة من خلال تضعيف آليات الرقابة والحوكمة.

2-1-2. المنظور المحاسبي للتحصين الإداري: ويرتبط هذا المنظور بأهمية المحاسبة في أي منشأة، فلا أحد يستطيع أن ينكر وجود عدد كبير من العقود في الشركة العقد الأول والأهم هو العقد بين الإدارة والملاك ويطلب الملاك معلومات تتسم بالموثوقية وتعد المحاسبة هي وسيلة تزويدهم بهذه المعلومات، كما يقوم الملاك بتقييم أداء المديرين على النتائج المحاسبية ومن ثم يقررون التعويضات التي يجب تقديمها لهم وفي غياب التحفظ المحاسبي سيبالغ المديرون في تقدير الأرباح والأصول ومن ثم إخفاء الصورة الحقيقية ومحاولة المطالبة بمزيد من التعويضات (Saeed , 2018: 19-20).

وفي هذا الصدد، تشير نظرية الوكالة إلى الشركة بوصفها حلقة وصل بين طرفي العقد وتركز على تضارب المصالح المحتمل والناتج عن عدم تماثل المعلومات بين طرفي التعاقد، أي الموكل والوكيل حيث يترتب على هذه العلاقة نوعان من مشاكل الوكالة هما تضارب المصالح بين الملاك والمديرين والتي يُطلق عليها مشاكل الوكالة من النوع الأول والذي يتطلب توافر آلية للمواءمة بين مصالح الملاك والمديرين ويشار إليه بتأثير المواءمة (Alignment Effect) وفي المقابل، عندما يتم وضع الملكية والرقابة في يد بعض كبار الملاك، يُشار إلى تلك المشكلة التي قد تحدث على أنها أثر التحصين (Entrenchment Effect)، والذي يعكس تضارب المصالح فيما بين كبار الملاك ومساهمي الأقلية والتي يطلق عليها مشاكل الوكالة من النوع الثاني (Bangmek, 2020: 86)

ووفقاً لفرضية التحصين الإداري (Noviyanti & Agustina, 2021: 117)، والتي تنص على أن المديرين عادة ما يسعون لإيجاد طرق أو أساليب مختلفة لحماية مصالحهم الخاصة، وضمان سيطرتهم في حالة امتلاكهم لعدد كبير من الأسهم بما يوفر لهم سلطة كافية بالشركة، علاوة على ذلك فقد يرغب المديرون في زيادة سيطرتهم بما يحقق لهم الأمان داخل الشركة والاحتفاظ بمناصبهم، وإن هؤلاء المديرين يعملون على إيجاد طرق لتجنب المساءلة من قبل الأطراف الداخلية أو الخارجية.

2-1-3. مراحل استراتيجية التحصين الإداري: تمر استراتيجية التحصين الإداري بالمراحل الآتية والتي يحاول المديرون من خلالها تحييد القيود المفروضة عليهم من قبل الأطراف كما يأتي: (Ellili, 2012: 453) (Rodrigues &Antonio, 2011: 44-46).

المرحلة الأولى تثمين المديرين: يبذل المديرون خلال مرحلة تثمين الجهود (The Managers Valorization) قصارى جهدهم لإظهار كفاءتهم الإدارية من أجل كسب ثقة المساهمين حيث يخضع المديرين خلال هذه المرحلة إلى مستوى عال من الرقابة ومن ثم يسعون دائما إلى تحسين أداء المشروع واتخاذ قرارات استثمارية مربحة تزيد من ثروات المساهمين وفي هذه المرحلة يقوم المديرون بتكوين رأس مالهم في شكل سمعة جيدة مما يساعدهم في البدء في تحييد آليات الرقابة المختلفة.

المرحلة الثانية تخفيض الرقابة: بعد تثمين دور المديرين من قبل باقي أصحاب المصلحة وخاصة المساهمين وبعد تأكد المديرون من قيمتهم ومدى أهميتهم عند المساهمين، يبدأ المديرون في تخفيض فعالية الآليات الرقابية (The Control Reduction) المختلفة بتغيير هياكل الرقابة كهيكل مجلس الإدارة من خلال ترشيح أعضاء داخليين أو الاعتماد على وجودهم في المستويات الإدارية العليا من الشركة.

المرحلة الثالثة استخدام القوة: يعلم المديرون في هذه المرحلة (Power usage) أن تكلفة استبدالهم أصبحت باهظة جداً بالنسبة للملاك، وإن تكلفة إعادة التنظيم الناتجة عن استبدالهم ستكون مرتفعة جدا، لذلك يتمتع المديرون في هذه المرحلة بقدرة عالية على اتخاذ قرارات والدخول في استثمارات محددة لا تعظم بالضرورة من ثروة الملاك وإنما تزيد من منافعهم الشخصية.

2-2. جودة الأرباح: تم تناول جوانب مختلفة لجودة الأرباح وكالآتي:

2-2-1. مفهوم جودة الأرباح: تناولت العديد من الدراسات مفهوم جودة الأرباح إلا أن كلاً منها تناولتها من زاوية معينة فقد عرفها (محمد،:2017 7) بأنها تلك الأرباح الخالية من أي بنود غير عادية أو غير متكررة بما يضمن استمراريتها وقدرتها على التنبؤ وإن ليس بها أي مبالغات متعمدة من قبل الإدارة للتأثير على الأداء الحقيقي للشركة، وعرفها (Dempster & Oliver, 2018: 12) بأنها انعكاس لموثوقية المعلومات الواردة بالقوائم المالية للشركات حيث يستخدمها المستثمرين وغيرهم من مستخدمي التقارير المالية في الحكم على مدى وجود تحريف هام بهذه التقارير من عدمه.

وقد عرفها (Alipour et al., 2019: 2) بأنها الأرباح الناتجة عن زيادة المبيعات أو انخفاض التكاليف وليست الأرباح غير الحقيقية الناتجة عن الغش المحاسبي، وعرفها ايضاً (Pathak & Ranajee, 2020: 1) بأنها الإفصاح عن أرباح الشركة في ظل الالتزام بالمعايير المحاسبية واتباع القواعد ليس فقط في النص ولكن أيضا في الجوهر.

بينما عرفها (Menicucci, 2020: 10) (Hazim & Hussein, 2022) بأنها خلو الأرباح المحاسبية من ممارسات إدارة الأرباح والتعبير عن الربح الحقيقي للشركة لتمكين المستثمرين والدائنين من التنبؤ بالأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية.

في حين تقترح الأدبيات الأكاديمية والمهنية تعريفات عدة لجودة الأرباح وقد تناولت الأرباح عالية الجودة وهي التي تتميز بـ (استدامتها، خلوها من الخطأ والتلاعب، غنية بالمعلومات، مقياس دقيق لخلق القيمة، متحفظة)، وعليه تعد الأرباح ذات جودة عالية إذا كان من المتوقع أن تتكرر ومن

ثم أنها تعكس "قوة أرباح" الشركة أي أن الاستدامة والاستمرارية هي التعريف الأكثر شيوعًا للممارسين لجودة الأرباح (Nissim, 2021: 13) (Abdullah & Hussein, 2023).

كما عرفت جودة الأرباح المحاسبية أيضاً بأنها الأرباح المتاحة للجمهور التي يمكن أن تؤثر في عملية اتخاذ القرار وفي تقييم أداء الشركة (Alvin & Susanto, 2022: 146)، (Jasim et al., 2018) وهذا يتفق مع التوصية رقم (1) الصادرة عام 1978 من مجلس معايير المحاسبة الأمريكي حول ضرورة أن يكون الهدف الأساس من المحاسبة المالية هو توفير معلومات مفيدة في اتخاذ القرارات في الواقع يمتلك مصطلح جودة الأرباح تعريفات مختلفة ويعود ذلك إلى أن مستخدمي المعلومات يستخدمونها في قرارات مختلفة ومتنوعة تبعاً لاختلاف وجهة نظر كل مستخدم.

2-2-2. اهمية جودة الأرباح: وتتحدد أهمية المعلومات المرتبطة بجودة الأرباح بالآتي (مجي، 2022: 160-161)، (Hussein & Mahmood, 2023):

1. تعد من أهم مصادر المعلومات للمستثمرين والمحللين، لتقييم مخاطر الشركات.
2. تعد مؤشر مباشر لتقييم جودة المعايير المحاسبية المطبقة في الشركات.
3. تفيد الدائنين والمقرضين لمعرفة مدى قدرة الشركة على سداد ديونها ومن ثم استمرار علاقتهم بالشركة مستقبلا.
4. يهتم المستثمرون الحاليون والمحتملون بشكل كبير بقدرة الشركات على توزيع الأرباح واستمراية هذه التوزيعات ومقدارها مما يشير إلى وجود علاقة بين جودة الأرباح وتوزيع الأرباح.

3-2-2. خصائص جودة الأرباح

ترتبط الأرباح ذات الجودة العالية بمجموعة من الخصائص يمكن أن يتم بيانها من خلال الآتي (عبدالله، 2023: 82-83) (Hussein & Mahmood, 2021):

1. الأرباح تكون ثابتة وعليه فهي أفضل مؤشر لاستدامة الأرباح واستمرارها في المستقبل.
2. يجب أن تتضمن الأرباح استحقاقات صغيرة نسبياً، وأن تكون هذه الاستحقاقات لها علاقة قوية بالتدفقات النقدية الحالية والمستقبلية.
3. يمكن توقع الأرباح المستقبلية بصورة أفضل.
4. الأرباح مدعومة بالتدفقات النقدية الماضية أو الحالية أو المستقبلية.
5. يجب أن يعكس رقم الأرباح المفصح عنه الأداء الحالي للشركة بصورة دقيقة.
6. الأرباح سلسلة وعليه لا تكون متغيرة بمرور الوقت.

2-3. العلاقة بين التحصين الإداري وجودة الأرباح: يعد التعارض هو الصفة الغالبة التي تكتنف نتائج الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين التحصين الإداري وجودة الأرباح والتي يمكن توضيحها كالآتي:

إذ اشارت دراسة (عبد المنعم، 2021) إلى وجود علاقة متباينة بين التحصين الإداري وجودة الارباح، وقد يعود السبب في ذلك إلى اختلاف المقاييس المعتمدة مقارنةً بالدراسات الأخرى من جانب اخر تجد دراسة (Mahdi et al., 2018) اشارت إلى العلاقة السلبية بين التحصين الإداري وجودة الأرباح مشيرة إلى أنه بعض المديرين التنفيذين يلجئون إلى أساليب لإدارة الأرباح على حساب الأطراف الأخرى بغية تعظيم ثرواتهم واستمرارهم في الإدارة لأطول فترة ممكنة بالتالي تجد إنه نتائج هذه الدراسة تتعارض ونتائج دراسة (Di Meo et al., 2017) التي بينت أن العلاقة ايجابية بين كل من التحصين الإداري وجودة الأرباح.

المبحث الثالث: الجانب التطبيقي للبحث

يتناول هذا المبحث عينة البحث والمقاييس المعتمدة والنتائج المتحققة بعد استخدام التحليل الاحصائي للمتغيرات محل البحث فضلاً عن أهم النتائج التي توصل إليها الباحثين في الجانب العملي.

3-1. طريقة البحث: اعتمد الباحثان أسلوب تحليل المحتوى المعلوماتي لغرض جمع البيانات اللازمة لقياس متغيرات الدراسة وحسب المقاييس المعتمدة كوكلاء لتلك المتغيرات، كما استخدم الباحثان مقاييس الإحصاء الوصفي لتوصيف متغيرات البحث مثل (الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، الحد الأدنى والاعلى،) ومعامل ارتباط بيرسون لغرض تحديد معنوية وقوة واتجاه العلاقة بين المتغيرات، والانحدار الخطي البسيط وفق تحليل المربعات الصغرى الاعتيادي (OLS)، من خلال برنامج (SPSS Vre.22).

3-2. تحديد مجتمع وعينة البحث: تمثل ميدان الدراسة بالقطاع المصرفي نظراً لأهمية هذا القطاع في تحريك عجلة التنمية للاقتصادات المحلية وتعزيز أصول وأسس العلاقات التجارية العالمية والدولية، في حين تمثل مجتمع الدراسة بالمصارف كافة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وعددها 46 مصرفاً، وقد تم اختيار عينة حكمية باعتماد شرطين الأول استمرار افصاح المصارف المختارة عن بياناتها وتقاريرها خلال فترة الدراسة، والشرط الثاني توافر البيانات اللازمة لقياس متغيرات الدراسة ليكون عدد المصارف كعينة للدراسة (10) مصارف، وهي تمثل 21.74% من اجمالي مجتمع الدراسة وقد شملت فترة الدراسة (10) سنوات امتدت من 2013 ولغاية 2022، لتكون المشاهدات التي تعكس بيانات الدراسة (100) مشاهدة (سنة/مصرف).

3-3. طرق قياس متغيرات البحث: تضمن هذا البحث متغيرين وتم قياسهما كالآتي:

أولاً. المتغير المستقل (التحصين الإداري): تم قياسه من خلال مقياسيين هما كل من:

أ. **استقلالية مجلس الإدارة**: ويرمز له (X1)، يتم قياسه من خلال نسبة الأعضاء غير التنفيذين في مجلس الادارة للشركة ويتم احتساب هذه النسبة من خلال قسمة الأعضاء غير التنفيذين إلى اجمالي عدد أعضاء مجلس الإدارة.

نسبة الاعضاء غير التنفيذين في مجلس الادارة للشركة = الاعضاء غير التنفيذين / اجمالي عدد اعضاء مجلس الادارة

ب. **مدة بقاء المدير التنفيذي بالمنصب**: ويرمز له (X2)، مدة عمل الرئيس التنفيذي، وهي تعبر عن عدد السنوات التي يقضيها الرئيس التنفيذي منذ بداية تعيينه وحتى نهاية الفترة، وتم تمثيله كمتغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا كانت فترة شغل المنصب أكثر من (3) سنوات ويأخذ القيمة (0) بخلاف ذلك.

متغير وهمي يأخذ القيمة (1) اذا كانت فتوة شغل المنصب اكثر من (3) سنوات ويأخذ القيمة (0) بخلاف ذلك

ثانياً. المتغير التابع (جودة الأرباح): وتم قياسه من خلال مقياس استمرارية الأرباح ويرمز له (Y1)، ينظر إلى الأرباح على أنها ذات جودة عالية عندما تمتاز الأرباح بالاستمرارية وبمستوى ثبات، اذ يعد ذلك دليلا على ديمومتها، وان التزايد في نمو الأرباح بمستوى ثابت هو مؤشر على استدامة الأرباح وان جودة الأرباح العالية تعكس الأرباح التي يمكن ديمومتها لمدة طويلة، ومن ثم ينظر إليها المحللون على انها اداة مفضلة لقرارات الاستثمار لان التزايد بمستوى ثابت في الأرباح يسهم في التنبؤ بشكل جيد بالأنشطة الاستثمارية المستقبلية (حميد وحسن، 2020: 217) ولقياس جودة الأرباح على وفق هذا المنظور يعتمد على معامل الانحدار (B1) المستخرج من نموذج انحدار الأرباح الحالية إلى ارباح السنة السابقة كما في المعادلة الآتية:

$$Earningsit = B0 + B_1\ Earningsit\text{-}1 + E$$

حيث إن:

Earningsit: صافي الربح التشغيلي للشركة للسنة الحالية.

Earningsit-1 : صافي الربح التشغيلي للشركة للسنة السابقة.

B0: ثابت الانحدار

B_1: معامل الانحدار

E: الخطأ العشوائي (خطأ التقدير)

ومن خلال معادلة الانحدار يتم الاعتماد على معامل الانحدار لقياس جودة الأرباح فعندما يكون معامل الانحدار قريبا من الواحد الصحيح فهذا يشير إلى استمرارية ارباح الشركة وجودتها، اما إذا اقترب من الصفر فهذا يدل على انخفاض جودة الأرباح وضعف استمراريتها (إدريس، 2021: 33).

3-4. قياس مستوى المتغيرات: تم قياس بيانات متغيرات البحث على مستوى العينة ككل، ومن ثم ايجاد الوسط الحسابي وكما موضح في الجدول (1).

الجدول (1): التحليل الوصفي للتحصين الإداري وجودة الأرباح:

المتغيرات والأبعاد	الرمز	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أدنى قيمة	أعلى قيمة	معامل الاختلاف
استقلالية مجلس الإدارة	X1	0.8181	0.0627	0.6670	0.8890	7.66%
مدة بقاء المدير التنفيذي بالمنصب	X2	0.5300	0.5016	0.0000	1.0000	94.64%
استمرارية الأرباح	Y1	0.4053	0.2615	-0.0350	0.8060	64.51%

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج (SPSS).

ويلاحظ من الجدول رقم (1) ارتفاع مستوى استقلالية مجلس الإدارة على مستوى العينة ككل بدلالة الوسط الحسابي البالغ (0.8181) بمعنى أن استقلالية مجلس الإدارة قد تجاوزت نسبة 80% لإجمالي عينة الدراسة من المصارف، ويدل الانخفاض في مستوى الانحراف المعياري وتدني قيمة معامل الاختلاف إلى أقل من القيمة الافتراضية له والبالغة 50% على أن هناك اتساق وعدم تشتت في المشاهدات وهذا يدعم نتيجة الوسط الحسابي في وصف وتمثيل العينة ككل، أما حسب مدة بقاء المدير التنفيذي بالمنصب، فيلاحظ وجود مستوى متوسط لإجمالي العينة، إلا أن ارتفاع قيمة

الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف يضعف إمكانية تعميم النتيجة على مستوى العينة ككل لوجود تشتت كبير بين المشاهدات، ويلاحظ حسب مقياس استمرارية الأرباح أن هناك انخفاض نسبي في قيمته (الابتعاد عن الواحد الصحيح) والذي يدل على انخفاض جودة الأرباح على مستوى العينة ككل، إلا أن الارتفاع في قيمة كل من الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف يضعف اعتمادية الوسط الحسابي للعينة ككل نظراً لوجود تشتت كبير في مشاهدات العينة.

3-5. اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات: في هذا البحث تم اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات للحكم على اعتدالية تلك البيانات باعتماد كل من معامل الالتواء (Skewness) ومعامل التفرطح (Kurtosis)، إذ يتم الحكم على البيانات بانها موزعة توزيع طبيعي إذا كانت القيم المحتسبة لمعامل الالتواء ضمن المدى ما بين (+1 إلى -1) وكانت قيم معامل التفرطح ضمن المدى (+3 إلى -3)، فيتم الحكم على البيانات أنها موزعة توزيع طبيعي، وبالاطلاع على الجدول رقم (2) يلاحظ أن قيم معامل الالتواء ومعامل التفرطح تقع ضمن المدى المحدد، عليه فإن البيانات تقترب من التوزيع الطبيعي، ومن ثم يمكن اعتماد الأساليب الإحصائية المعلمية في اختبار فرضيات الدراسة.

الجدول (2): قيم معامل الالتواء ومعامل التفرطح

المتغيرات والأبعاد	الرمز	معامل الالتواء	معامل التفرطح
استقلالية مجلس الإدارة	X1	-0.265	0.081
مدة بقاء المدير التنفيذي بالمنصب	X2	-0.122	-2.026-
استمرارية الأرباح	Y1	-0.205	-0.892

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج (SPSS)

3-6. اختبار ومناقشة فرضية البحث: تضمن الفقرة فرضية رئيسة واحدة كما يأتي:

(H1). هناك تأثير ذو دلالة معنوية للتحصين الإداري في جودة الأرباح.

اولاً. (H1.1). الفرضية الفرعية الأولى: هناك تأثير ذو دلالة معنوية للتحصين الإداري حسب مقياس (استقلالية مجلس الإدارة) في جودة الأرباح.

لاختبار هذه الفرضية تم إعداد معادلة انحدار خطي بسيط لتقدير جودة الأرباح حسب مقياس (استمرارية الأرباح) من خلال استقلالية مجلس الإدارة، وذلك لتحديد مدى تأثير الأخير في جودة الأرباح حسب مقياس (استمرارية الأرباح)، ويظهر الجدول (3) نتائج التأثير.

الجدول (3): نتائج تأثير استقلالية مجلس الإدارة كمقياس للتحصين الإداري في جودة الأرباح

المتغيرات	(R^2)	(Adjusted R^2)	(F)	(Sig.)
استقلالية مجلس الإدارة	0.123	0.114	13.720	0.000
	معامل ثابت (β0)	معامل انحدار (β)	(T)	(Sig.)
	1.601	-1.462	-3.704	0.000

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج (SPSS).

يلاحظ من الجدول رقم (3) ثبات صحة نموذج معادلة الانحدار بدلالة قيمة (F) البالغة (13.720) عند مستوى دلالة معنوية أقل من 5%، مما يعني إمكانية تقدير جودة الأرباح حسب مقياس (ب. استمرارية الأرباح) من خلال استقلالية مجلس الإدارة، كما تشير قيمة (T) البالغة (-3.704) عند مستوى دلالة معنوية أقل من 5% على معنوية التأثير ضمن معادلة الانحدار، كما

تشير قيمة معامل الانحدار بيتا (β) السالبة والبالغة (1.462-) على سلبية التأثير بمعنى أن ارتفاع مستوى التحصين الإداري وفق مقياس استقلالية مجلس الإدارة سوف يؤثر سلباً في جودة الأرباح حسب مقياس (استمرارية الأرباح) في المصارف عينة الدراسة، كما تدل قيمة معامل التحديد (R^2) البالغة (0.123) على أن استقلالية مجلس الإدارة يفسر ما نسبته (12.3%) من التغيرات الحاصلة في جودة الأرباح حسب مقياس (ب. استمرارية الأرباح).

عليه تقبل الفرضية الفرعية الأولى وهي (أن هناك تأثير ذو دلالة معنوية للتحصين الإداري حسب مقياس (استقلالية مجلس الإدارة) في جودة الأرباح).

ثانياً. (H1.2). الفرضية الفرعية الثانية: هناك تأثير ذو دلالة معنوية للتحصين الإداري حسب مقياس (مدة بقاء المدير التنفيذي بالمنصب) في جودة الأرباح.

لاختبار هذه الفرضية تم إعداد معادلة انحدار خطي بسيط لتقدير جودة الأرباح حسب مقياس (استمرارية الأرباح) من خلال مدة بقاء المدير التنفيذي بالمنصب، وذلك لتحديد مدى تأثير الأخير في جودة الأرباح حسب مقياس (استمرارية الأرباح)، ويظهر الجدول (4) نتائج التأثير.

الجدول (4): نتائج تأثير مدة بقاء المدير التنفيذي بالمنصب كمقياس للتحصين الإداري في جودة الأرباح

المتغيرات	(R^2)	(Adjusted R^2)	(F)	(Sig.)
مدة بقاء المدير التنفيذي بالمنصب	0.015	0.005	1.507	0.223
	معامل ثابت (β0)	معامل انحدار (β)	(T)	(Sig.)
	0.439	-0.064	-1.228	0.223

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج (SPSS).

يلاحظ من الجدول (4) عدم ثبات صحة نموذج معادلة الانحدار بدلالة قيمة (F) البالغة (1.507) عند مستوى دلالة معنوية أكبر من 5%، مما يعني عدم إمكانية تقدير جودة الأرباح حسب مقياس (ب. استمرارية الأرباح) من خلال مدة بقاء المدير التنفيذي بالمنصب، كما تشير قيمة (T) البالغة (1.228-) عند مستوى دلالة معنوية أكبر من 5% على عدم معنوية التأثير ضمن معادلة الانحدار.

وعليه ترفض الفرضية الفرعية الثانية أي {ليس هناك تأثير ذو دلالة معنوية للتحصين الإداري حسب مقياس (مدة بقاء المدير التنفيذي بالمنصب) في جودة الأرباح}.

وبناءً على قبول الفرضية الفرعية الأولى، واستناداً إلى النتائج الاحصائية، عليه تقبل الفرضية الرئيسة الأولى (H1) التي توفر إجابة مفادها (هناك تأثير ذو دلالة معنوية للتحصين الإداري في جودة الأرباح).

ومما سبق يرى إن نتائج البحث الحالي تتباين نتائجها مقارنةً بنتائج الدراسات السابقة، وقد يعزى السبب في ذلك إلى اختلاف البيئة التي تم تطبيق الدراسة فيها إذ اعتمدت هذه الدراسة في البيئة العراقية في حين تجد الدراسات السابقة قد تم تناولها في بيئات أجنبية وعربية تختلف من حيث الأنظمة والتعليمات من جانب، وتطبيق المعايير الدولية في بعض المصارف العراقية في الأواني الأخيرة بعد أن كانت تلك المصارف معتمدة النظام المحاسبي الموحد يمثل مرحلة انتقالية نتج عنه اختلاف في درجة الافصاح المحاسبي وبالتالي ظهور نتائج متباينة خلال سنوات الدراسة التي تم اعتمادها من جانب آخر.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

تم في هذا المبحث استعراض خلاصة ما توصل إليه الباحثين من استنتاجات والخاصة بالشقين النظري والتطبيقي من البحث، ومن ثم تناول المبحث أيضاً أهم التوصيات التي تم التوصل إليها من خلال الاستنتاجات.

4-1. الاستنتاجات: بناءً على ما تم مناقشته بالجانب النظري والعملي تم التوصل إلى الاستنتاجات الآتية:

1. على الرغم من انتشار مفهوم التحصين الإداري في البيئات الخارجية إلا أن هذا المفهوم غير مطرق في البيئة العراقية الأمر الذي ترتب عليه ندرة الدراسات المحلية فيما يتعلق به.
2. وجد أن أغلب الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت مفهوم التحصين الإداري اتفقت على أنه التحصين الإداري سلوك انتهازي يمارسه المديرين التنفيذين داخل الشركة بغية تحقيق مصالحهم الشخصية لتعظيم ثروتهم على حساب المساهمين والمستثمرين الآخرين من خلال قيامهم بالحد من آليات الرقابة الداخلية فضلاً عن آليات الحوكمة التي يمكن أن يعملا كدعامة دفاعية أمام هذه السلوكيات التي سوف ينعكس أثرها على الشركة فيما يتعلق بضعف الثقة بين الإدارة والمساهمين مستقبلاً.
3. تمثل جودة الأرباح مقياس يمكن أن يعتد به في كثير من الأحيان في تحليل نمو وتقدم الشركة وازدهارها مستقبلاً إذ تجد أنه أغلب الدراسات اعتمدت استمرارية الأرباح كمقياس لجودتها وتتمثل الاستمرارية بالديمومة وفق وتيره معتدلة نسبياً يمكن اعتمادها من قبل الأطراف ذات العلاقة بغية زيادة نصيبهم في الأسهم داخل الشركة أو عكس ذلك.
4. يلاحظ أن هناك تأثير ذو دلالة معنوية للتحصين الإداري حسب مقياس (استقلالية مجلس الإدارة) في جودة الأرباح.
5. ليس هناك تأثير ذو دلالة معنوية للتحصين الإداري حسب مقياس (مدة بقاء المدير التنفيذي بالمنصب) في جودة الأرباح.

4-2. التوصيات: وفقاً للاستنتاجات النظرية والعملية يقترح الباحثان مجموعة من التوصيات كما يأتي:

1. توصي الدراسة بعمل دراسات مستقبلية لمعرفة فيما إذا كان التحصين الإداري يمارس في المؤسسات الحكومية (داخل العراق) وما مدى تأثير ذلك وكيفية القضاء عليه.
2. توصي الدراسة بضرورة تفعيل الدور الرقابي داخل الشركات للحد من مظاهر التحصين الإداري من خلال عمل تقييم دوري لتلك الشركات ومعرفة ما مدى تأثير القرارات الادارية على نشاط تلك الشركات وما مدى تأثر الأرباح سواء بالارتفاع أو الانخفاض نتيجة تلك القرارات.
3. ضرورة وضع تشريعات قانونية وضوابط تنظم عمل المديرين داخل الشركات بما يضمن العمل بما يخدم جميع الأطراف داخل الشركة.
4. ضرورة قيام المديرين بالإفصاح عن ممتلكاتهم وفق تشريعات تنظم ذلك تجنباً للثراء الفاحش على حساب المساهمين اسوة بالدول الاجنبية.
5. توصي الدراسة الباحثين في البيئة العراقية بضرورة بذل المزيد من الجهد في دراسة الموضوع وتوسيع نطاق العمل ليشمل فضلا عن ذلك الشركات الصناعية والمؤسسات الحكومية وتنويع المقاييس بغية تحقيق نتائج علمية تضاف إلى ميادين البحوث العالمية.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

1. عبد المنعم، ريم محمد محمود، (2021)، العلاقة بين التحصين الإداري وجودة الأرباح، المجلة العلمية للدراسات المحاسبي، (3)(2).
2. عبدالله، محمد عدنان، (2023)، العلاقة بين جودة الأرباح وتعقيد التقارير المالية في ظل معيار: (IFRS9) دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العراقية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية (19)(62).
3. عفيفي، أشرف السعيد أحمد السيد وعبدالرحمن، وليد محمد محمد السيد، (2023)، العلاقة بين آليات التحصين الإداري وكفاءة الاستثمار في إطار نظرية الوكالة: دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية، مجلة البحوث الإدارية، (3)(41).
4. علي، عرفات حمدى عبد النعيم، (2023)، أثر التدوير غير الإلزامي للمراجع الخارجى على العلاقة بين التحصين الإداري للمديرين التنفيذيين والأداء المالي للشركات- دراسة تطبيقية، مجلة المحاسبة والمراجعة لاتحاد الجامعات العربية، (12)(1).
5. مجي، أحمد حسين، (2022)، قياس مستوى جودة الأرباح المحاسبية وتأثيرها في القرارات الاقتصادية للمستثمرين: دراسة تطبيقية لعينة من المصارف العراقية التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، (31) (16).
6. محمد، محمد سمير فوزي، (2017)، العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية وعوائد الأسهم للشركات المساهمة المصرية، مجلة البحوث التجارية، (1)(39).
7. محمد، هشام سعيد إبراهيم، (2020)، تأثير العلاقة بين آليات التحصين الإداري والتحفظ المحاسبي على الأداء المالي للشركة دراسة تطبيقية على الشركات المصرية المدرجة بسوق الأوراق المالية، الفكر المحاسبي، (4)(24).

ثانياً. المصادر الاجنبية:

1. Abdullah, M. A., & Hussein, A. I. (2023). The Modified Role of (IFRS15) Standard in the Relationship of Earnings Quality with the Complexity of Financial Reports: An Empirical Study on a Sample of Iraqi Banks. Journal of Namibian Studies: History Politics Culture, 33, 2215-2238.
2. Alipour, M., Ghanbari, M., Jamshidinavid, B., & Taherabadi, A. (2019). The relationship between environmental disclosure quality and earnings quality: a panel study of an emerging market. Journal of Asia Business Studies, 13(2), 326-347.
3. Alvin, A., & Susanto, Y. K. (2022) Factors Affecting Earnings Quality. Jurnal Bisnis dan Akuntansi, 24(1), 145-156.
4. Bebchuk, L. A., & Kamar, E. (2009). Bundling and entrenchment. Harv. L. Rev., 123, 1549.
5. Dempster, G. M., & Oliver, N. T. (2018). Financial market pricing of earnings quality: evidence from a multi-factor return model. Open Journal of Business and Management, 7(1), 312-329.

6. Di Meo, F., Lara, J. M. G., & Surroca, J. A. (2017). Managerial entrenchment and earnings management. Journal of Accounting and Public Policy, 36(5), 399-414.
7. Ellili, N. O. D. (2012). Managerial entrenchment: Model and impact on the shareholders' wealth. Corporate Ownership & Control, 9(2-4), 449-460.
8. Hazim, N. S., & Hussein, A. I. (2022). The relationship of investment policies with corporate governance An empirical study on a sample of Iraqi banks. Central European Management Journal, 30(4), 680-687.
9. Hussein, A. I., & Mahmood, S. M. (2021). Accounting for the future: Technology contributions from a local perspective. Tikrit Journal of Administrative and Economic sciences, 17(54 part 2).
10. Hussein, A. I., & Mahmood, S. M. (2023). The effect of psychological capital on the ethics of accountants and auditors and its reflection on the internal control effectiveness: Exploratory study". TANMIAT AL-RAFIDAIN, 42(139).
11. Ighodalo, B., Ehimare, A., & Ada, M. A. C. (2021). Investigating the impact of managerial entrenchment on corporate financial structure: evidence from Nigeria. Asian Economic and Financial Review, 11(7), 563-574.
12. Jasim, A. N., Hussein, A. I., & Hassoon, L. N. (2018). The impact of narrative disclosure on the Firm value: empirical evidence from the Iraqi banking sector. Opcion, 34(86), 2312-2325.
13. Menicucci, E. (2019). Earnings quality: Definitions, measures, and financial reporting. Springer Nature
14. Nazaridavaji, H., & Rajaei Khoramabad, R. (2021). The Relationship between the Audit Outputs and Managerial Entrenchment. Iranian Journal of Accounting, Auditing and Finance, 5(1), 99-112.
15. Nissim, D. (2021). Earnings quality. Columbia Business School Research Paper.
16. Pathak, R. (2020). Earnings quality and corporate payout policy linkages: An Indian context. The North American Journal of Economics and Finance, 51, 100855.
17. Rodrigues, J. J. M., & António, N. J. D. S. (2011). Managers 'entrenchment, Power and Corporate Governance. Euro Asia Journal of Management, 21(40).
18. Salehi, M., Mahmoudabadi, M., & Adibian, M. S. (2018). The relationship between managerial entrenchment, earnings management and firm innovation. International Journal of Productivity and Performance Management, 67(9), 2089-2107. ISO 690.
19. Bangmek, R. (2020). Dual Entrenchment and Accounting Conservatism: CEO Turnover and Family Firms.. Business Administration Journal, 166, 82-103.
20. Noviyanti, A., & Agustina, L. (2021). Factors Affecting Accounting Conservatism in Indonesia. Accounting Analysis Journal, 10(2), 116-123.
21. Saeed, M. B. (2018). Corporate governance mechanisms and accounting conservatism: evidence from Pakistan. NICE Research Journal, 18-38. ISO 690.